

Distr.  
GENERAL

S/1999/1235  
10 December 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام  
إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة إلى الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٢٧١ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الذي يرحب فيه المجلس باقتراحي إيفاد بعثة صغيرة الحجم ومتعددة التخصصات إلى بانغي لتدرس مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى شروط استمرار وجود الأمم المتحدة إلى ما بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، بما يتفق مع التوصيات الواردة في تقريرَي المؤرخين ٢٠ أيار/ مايو و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وبموجب أحكام الفقرة نفسها، طُلب إلي الإسراع بإطلاع المجلس على مقترحاتي المفصلة في هذا الشأن.

واستجابة لذلك الطلب، قامت بعثة متعددة التخصصات بزيارة بانغي في الفترة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وقدمت تقريرها عن ذلك. وتتضمن الفقرات التالية مجملًا للملاحظات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير.

أعرب أعضاء الحكومة الجديدة والرئيس باتاسيه عن امتنانهم للمساهمات الكبيرة التي قدمتها الأمم المتحدة من أجل استعادة السلام وتوطيد أركانه في جمهورية أفريقيا الوسطى. بيد أنهم طلبوا إلى البعثة أن تنقل إليَّ وإلى مجلس الأمن شعورهم بأنه كان ينبغي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، ولو بقوام عسكري مخفض قدره سريتان. إذ أن هذا في رأيهم كان من شأنه تمكينهم من التصدي لتحديات الأمن الداخلي المتبقية والمخاطر دون الإقليمية البادية على الأفق، ومن حشد ما يلزم من الوسائل لمواصلة الإصلاحات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي شرعوا فيها.

وفيما يتعلق بالفقرة ٥ من القرار ١٢٧١ (١٩٩٩)، المتصلة بتنظيم الأمين العام اجتماعا خاصا لالتماس الأموال من أجل تمويل الإصلاحات الأمنية، أعربت الحكومة عن رجائها عقد هذا الاجتماع في أقرب وقت ممكن والاستفادة منه أيضا في تعبئة الموارد من أجل البرامج الاجتماعية - الاقتصادية العاجلة لبناء السلام. وطلبت أيضا إلى الأمانة تيسير الاتصالات مع الدول الأعضاء التي قد يتسنى لها تقديم المساعدة العسكرية الشائبة، خاصة فيما يتصل بتدريب المجندين الجدد.

وبغض النظر عن الرأي المذكور أعلاه، كانت المناقشات المتعلقة بطابع وهيكل الوجود المستمر للأمم المتحدة عقب انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، صريحة ومثمرة. وتأثر أعضاء البعثة بطابع الاقتدار المهني والإحساس بالهدف اللذين يتسم بهما الفريق الجديد الذي جمعه رئيس الوزراء دولوغيليه. وبعد عقد عدة اجتماعات مع رئيس الوزراء وفريق صغير من وزرائه واجتماع مع الرئيس باتاسيه، اتفقت الحكومة على إقامة وجود لاحق لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفيما يلي بيان إجمالي لمهمة هذا الوجود ووظائفه الرئيسية.

وتتمثل المهمة الأولى لهذا الوجود في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتوطيد دعائم السلام والمصالحة الوطنية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتيسير حشد الدعم السياسي الدولي والموارد الدولية من أجل إعادة البناء الوطني والإنعاش الاقتصادي.

وبشكل أكثر تحديدا، من شأن هذا الوجود الاضطلاع بما يلي:

(أ) تقديم المساعدة للجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وآليات تنمية المصالحة والحوار، بما في ذلك تعزيز لجنة المتابعة والتحكيم؛

(ب) القيام بمساع حميدة، بناء على طلب من الحكومة؛

(ج) متابعة الحالة السياسية والأمنية في البلد؛

(د) المساهمة في تعزيز القدرات الوطنية للترويج لحقوق الإنسان وحمايتها، ومتابعة حالة حقوق الإنسان في البلد؛

(هـ) متابعة الإصلاحات المتصلة بالأمن التي يتعين على الحكومة تنفيذها بالتعاون مع المانحين الثنائيين، بما في ذلك برامج إعادة تشكيل القوات المسلحة، والتسريح، وإعادة الإندماج؛

(و) متابعة تنفيذ عمليات إصلاح الشرطة الوطنية ومواصلة تقديم المساعدة إلى البرامج التدريبية التي بدأتها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

(ز) دعم الجهود التي يبذلها المنسق المقيم والتي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، لتعزيز الأخذ بنهج متكامل في إعداد وتنفيذ برامج بناء السلام في فترة ما بعد الصراع، التي ترمي إلى إعادة البناء، والانتعاش الاقتصادي، والتخفيف من حدة الفقر، وتحسين الإدارة، على الصعيد الوطني؛

(ح) تسهيل حشد الدعم السياسي الدولي والموارد الدولية من أجل الإصلاحات المتصلة بالأمن والبرامج الاجتماعية - الاقتصادية.

ولتنفيذ المهام المذكورة أعلاه، أقترح إنشاء مكتب للأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويرأس هذا المكتب، الذي تكون مدته سنة واحدة في البداية، ممثل للأمين العام برتبة مد - ٢. وكما أشرت في الفقرة ٥٩ من تقريرني السابق للمجلس عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/1999/1038)، أعتزم أن ألحق بهذا المكتب الجديد عددا محدودا من مستشاري الشرطة العسكريين والمدنيين كي يتابعوا عن كثب الإصلاحات المتعلقة بالأمن ويساعدوا في تنفيذ برامج تدريب الشرطة الوطنية التي بدأتها البعثة.

ولدى إعداد ميزانية المكتب، أعتزم أيضا إدراج بعض الأحكام التي من شأنها تمكينه من تقديم إسهامات متواضعة صوب إعداد وتنفيذ بعض ما يدخل في نطاق سلطاته من مهام بناء السلام في فترة ما بعد انتهاء الصراع، بما فيها المهام المتصلة بنزع السلاح وإرساء حكم القانون، فضلا عن المهام المتصلة بأنشطة توطيد دعائم السلام التي بدأها فريق الأمم المتحدة القطري.

وتحقيقا لسلسلة الانتقال من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام في فترة ما بعد الصراع، لن يدخر جهد في سبيل كفالة تشغيل المكتب في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، ستُنقل للمكتب الجديد أصول البعثة السوقية والمتعلقة بالاتصالات بغية الحد من التكاليف.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي ع. عنان

— — — — —